الأمم المتحدة

A/64/370

الجمعية العامة

Distr.: General
23 September 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٢٠ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

أنشطة اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٩/٦٣ إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن عمل اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أحرزت اللجنة تقدما ملموسا في المجالات الرئيسية لولايتها، بما في ذلك المحاكمات والتحقيقات الجنائية وفي الحصول على موافقة على إصلاحات قانونية مهمة. وأهم من ذلك، أن اللجنة أسهمت في زيادة الوعي بين السكان الغواتيماليين بضرورة إنهاء الإفلات من العقاب. وعلى الجانب التقني، أحرزت اللجنة تقدما في تعزيز المؤسسات العدلية الغواتيمالية. وجذبت الإجراءات التي اتخذتها أمام المحاكم تغطية واسعة من وسائل الإعلام للجنة. كما واجهت اللجنة، باعتبارها هيئة مستقلة غير تابعة للأمم المتحدة، تحديات تشغيلية مهمة.

131009 131009 09-52384 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩/٦٣ الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن عمل اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. ويأتي التقرير بعد الرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (A/63/511) التي وجهها الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، والتي أحاط فيها الجمعية العامة علما بآخر المستجدات المتصلة بأعمال اللجنة. ويقدم هذا التقرير عرضا مقتضبا للأعمال الجارية للجنة، بما في ذلك ما حققته من نتائج وما تواجهه من تحديات كما يعرض الخطوط العامة للاستراتيجية التي ستتبعها اللجنة خلال السنتين التاليتين. ونظرا للطابع الحساس لبعض أعمال التحقيق التي تضطلع بها اللجنة، سيقتصر هذا التقرير على الأنشطة ذات الطابع العام ولن يتطرق إلى تفاصيل أعمال التحقيق التي تباشرها اللجنة.

ثانيا – معلومات أساسية

٢ – أنشئت اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا بناء على طلب دولة غواتيمالا كهيئة غير تابعة للأمم المتحدة تمول من التبرعات. وقد أنشئت من خلال اتفاق أبرم بين الأمم المتحدة وحكومة غواتيمالا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وصادق عليه كونغرس غواتيمالا في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، بولاية مدتها سنتان. وفي رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، طلب وزير خارجية غواتيمالا موافقة الأمين العام على تمديد ولاية اللجنة لفترة سنتين. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أكد الأمين العام تمديد ولاية اللجنة لفترة سنتين حتى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، صادق كونغرس غواتيمالا على اتفاق التمديد الذي أبرم من خلال الرسالتين المشار إليهما آنفا. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ عين الأمين العام كارلوس كاستريسانا من إسبانيا مفوضا للجنة ثم جدد تعيينه مفوضا في ضوء تمديد ولاية اللجنة.

٣ – والهدف الرئيسي للجنة هو دعم وتعزيز ومساعدة المؤسسات الحكومية الغواتيمالية التي تتولى التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم التي يدعى أنها ارتكبت على أيدي قوات أمن غير مشروعة ومنظمات أمنية سرية، وغير ذلك من السلوكيات الإجرامية المتصلة بهذه الكيانات. وتسعى اللجنة إلى تحقيق هدفها هذا من خلال: (أ) التعرف على جماعات الأمن غير المشروعة وهياكل الأمن السرية؛ (ب) مد يد المساعدة إلى الدولة في تفكيك هذه الجماعات والهياكل؛ (ج) تشجيع التحقيق في الجرائم التي ترتكبها هذه الجماعات والهياكل وملاحقتها جنائيا والمعاقبة عليها؛ (د) توصية الدولة بوضع سياسات عامة للقضاء على هذه الجماعات والهياكل والحيلولة دون ظهورها من جديد. ويمكن للجنة أيضا أن تقدم شكاوى

جنائية و/أو إدارية للسلطات المختصة ضد الموظفين المدنيين الذين يسهمون في ظاهرة الإفلات من العقاب بتدخلهم في أداء اللجنة لوظائفها أو ممارستها لسلطاتها.

٤ - ورغم بقاء اللجنة كهيئة دولية، فهي تقوم بإجراء التحقيقات وتشجيع المحاكمات الجنائية في إطار نظام العدالة الوطنية في غواتيمالا. وهكذا تضطلع اللجنة بدور رئيسي في تعزيز المؤسسات الحكومية المسؤولة عن الملاحقة وتظل دولة غواتيمالا المسؤول الرئيسي عن الأنشطة الإجرائية والموضوعية الناشئة عن المبادرات التي تقوم بها اللجنة. وتستطيع اللجنة تقديم شكاوى جنائية في غواتيمالا والانضمام إلى الإجراءات الجنائية كمدع إضافي (*querellante adhesive*).

ثالثا - الأنشطة

٥ - قدم الأمين العام في رسالته إلى رئيس الجمعية العامة (A/63/511) تقريرا عن الأعمال الأولية للجنة، التي شملت التنسيق مع النظراء الغواتيماليين في اللجنة وإقامة علاقات تعاون. وبعد أن نظمت اللجنة هيكلها التشغيلي، الذي يتوفر فيه الحيز العمراني والأمن الأساسي، وأقامت اتصالات مع النظراء الحكوميين، ركزت مهامها الموضوعية الرئيسية - وهي التحقيقات الجنائية والمشاركة في المحاكمات، وتقديم الاقتراحات المتعلقة بالإصلاح التشريعي وتقديم المساعدة التقنية. وفي الوقت نفسه، قامت اللجنة بتعميم المعلومات المتعلقة بأنشطتها على منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام.

٦ - وتجرى أنشطة اللجنة في غواتيمالا في سياق من القلق الشديد إزاء انعدام الأمن العام والجرائم التي غالبا ما تمر دون عقاب. ومن خلال عملها، استجابت اللجنة إلى مطالبة وطنية صاخبة بضرورة مكافحة الإفلات من العقاب، وهي مشكلة أصبحت في مقدمة شواغل جميع قطاعات المجتمع الغواتيمالي. وقد ساعدت أنشطة اللجنة على تشجيع الأمل في إمكانية محاربة وبال الإفلات من العقاب. وترفع النتائج الإيجابية التي حققتها اللجنة تدريجيا أمل الرأي العام ليس فقط في إمكانية مكافحة الإفلات من العقاب، بل وفي هزيمته.

ألف - التحقيقات في القضايا

٧ - أُنشئ مكتب للمدعي الخاص للجنة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ اتخذ من مكتب المدعي العام مقرا له بعد توقيع مكتب المدعي العام الغواتيمالي واللجنة على اتفاق ثنائي في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويحقق مكتب المدعي الخاص في القضايا في نطاق ولاية اللجنة ويتلقى مساعدات مباشرة منها. ويقوم المحققون والمحامون الدوليون التابعون للجنة بدعم هذه التحقيقات وتزويدها بالمساعدة القانونية.

٨ - وقد حققت اللجنة ومكتب المدعي الخاص التابع لها نتائج مهمة في عدد من التحقيقات بالتعاون مع مكتب المدعي العام والشرطة المدنية الوطنية. ففي قضية تتعلق بحرق حافلة نيكاراغوية مات فيها ١٦ شخصا، تم التعرف على ١١ من المشتبه فيهم بمساعدة المحققين التابعين للجنة، وتم احتجاز اثنين من الأشخاص المشتبه فيهم. أما ما يعرف باسم ''قضية زاكابا''، التي اتهم فيها ١٢ فردا بالمشاركة في معركة بالأسلحة النارية جرت في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ بين جماعتين متصارعتين من جماعات الاتجار بالمخدرات، فقد دخلت الآن المرحلة السابقة على المحاكمة. وقدمت التحقيقات الناجحة التي أسفرت عن عمليات إلقاء القبض وتوجيه الاتهامات نموذجا للتعاون والتنسيق بين اللجنة ومكتب المدعي العام.

٩ - وحتى الآن، قُبلت اللجنة كمدع إضافي في تسع قضايا، بينها قضية زاكابا المشار إليها آنفا. وثمة قضايا عالية المستوى، تشمل قضية ضد الفارو ماتوس، الرئيس السابق لوحدة الجرائم المرتكبة ضد الحياة التابعة لمكتب المدعي العام، وقضية ضد الرئيس السابق الفونسو بورتيللو، وضعت اللجنة تحت الأضواء العامة وأكدت أن التحقيقات والمساءلة أمر ممكن في غواتيمالا، حتى عندما يتعلق الأمر بمصالح قوية.

١٠ - وفي الوقت نفسه، واجهت اللجنة عقبات وتحديات متكررة تسعى لتحدي قانونية مشاركتها في أعمال التحقيق والمحاكمة. وشملت هذه التحديات أساسا إجراء يسمى الحق في الحماية القانونية (amparo)، وهو قانون يوفر ضمانات تتعلق بحق الإحضار وضمانات دستورية، ويخول للأفراد الذين يواجهون إجراءات قضائية أن يتحدوا على أسس دستورية قانونية مشاركة اللجنة. ورغم أن عمليات الاعتراض تسببت في العديد من عمليات التعطيل والاستئناف في العملية القضائية، فإن اللجنة تحقق تقدما مطردا في أعمال التحقيق والمحاكمة. كما طالبت اللجنة بإصلاح التشريع الحالي المنظم لإجراء الحق في طلب الحماية القانونية، لكي لا يستخدم في التعطيل أو عرقلة العدالة.

١١ - وتقوم اللجنة، بناء على طلب من السلطات الغواتيمالية، بالتحقيق في اغتيال المحامي رودريغو روزنبرغ في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩. وأوجد هذا الاغتيال الذي تم في سياق من القلق المتزايد على الأمن العام، أزمة سياسية تتسم بالحساسية. وفي اليوم التالي للاغتيال، عمم شريط فيديو في أنحاء غواتيمالا ادعى فيه السيد رودريغز أن رئيس الجمهورية، والسيدة الأولى، والسكرتير الخاص للرئيس وأحد رجال الأعمال شاركوا في اغتياله هو واثنين من زبائنه. وقد ساعدت مشاركة اللجنة في التحقيق في اغتيال روزنبرغ في تعزيز الثقة في نظام العدالة. في ظل خلفية من الحراك الاجتماعي الناجم عن المحاكمات التي أحاطت باغتيال

روزنبرغ، أسهمت مشاركة اللجنة أيضا في إعادة الاستقرار. والتحقيق جار حاليا، وقد أسفر عن نتائج مهمة. ففي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ألقي القبض على ستة أفراد من الجماعة الإجرامية التي يدعى أنها مسؤولة عن تنفيذ اغتيال روزنبرغ. كما ألقي القبض على أربعة آخرين خلال الأيام التي تلت ذلك.

باء – المقترحات المتعلقة بالإصلاح القانوني

١٢ – إعمالا لولايتها، أوصت اللجنة باعتماد سياسات عامة تيسر القضاء على المنظمات الأمنية السرية وتمنع إعادة ظهورها. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت اللجنة مجموعتين من المقترحات بشأن الإصلاح القانوني. قدمت المجموعة الأولى من الإصلاحات المقترحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وهي تتضمن اقتراحات بشأن مسائل مثل: (أ) الأسلحة والذخائر؛ (ب) ”قانون الحق في الحماية القضائية“؛ (ج) قانون الحصانات للمسؤولين الحكوميين؛ (د) الإجراءات الجنائية؛ (هـ) استعمال شهادات الشهود والخبراء بالوسائل السمعية البصرية؛ (و) حماية الشهود؛ (ز) التعاون الفعال للمدعى عليهم الذين يبلغون عن معلومات جرمية. وقد أسفرت مقترحات اللجنة بشأن الإصلاح القانوني عن موافقة الكونغرس على قانون جديد بشأن الأسلحة والذخائر وقانون لتعزيز الإجراءات القضائية الجرمية.

١٣ – وقدمت إلى رئيس الكونغرس في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مجموعة ثانية من الإصلاحات التشريعية، تتضمن مقترحات في المجالات التالية: (أ) تشريع بشأن الاتجار في الأشخاص؛ (ب) مكافحة الفساد؛ (ج) تدابير تأديبية في قطاع العدالة الجنائية؛ (د) التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وافق الكونغرس على مبادرتين تشريعيتين أخريين من مقترحات اللجنة المتعلقة بالإصلاح: قانون بشأن الولاية القضائية في المحاكمات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، يرسي أساسا قانونيا لقيام المحاكم المتخصصة ذات الولاية الموسعة بالنظر في القضايا ذات التأثير الكبير؛ وإصلاح قانون مناهضة الجريمة المنظمة، يتيح تخفيض الأحكام التي تصدر بحق أفراد الجماعات الإجرامية ممن يتعاونون في المحاكمة في قضايا الجريمة المنظمة.

جيم – المساعدة بالخبرات

١٤ – قدمت اللجنة المساعدة التقنية في إعادة تنظيم البرنامج الوطني لحماية الشهود، بما في ذلك المساعدة من خلال ٤٨ من الخريجين الجدد من أكاديمية الشرطة الذي يشكلون وحدة الحماية الشخصية في برنامج حماية الشهود. كما عملت اللجنة مع مكتب المدعي العام على

أساس اللائحة الجديدة لحماية الشهود، التي تعدل الهيكل التشغيلي لبرنامج حماية الشهود، وتنشئ حقوق الشهود وتوفر ما يلزم لتلبية شروط الإسكان المحسن لهم. وقد اعتمد مكتب المدعي العام اللائحة الجديدة في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٥ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وتماشيا مع توصيات اللجنة، وقّع مكتب المدعي العام ووزارة الداخلية واللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا اتفاقا مشتركا بين المؤسسات لإنشاء وتنفيذ نظام للتنصت على الاتصالات. وتساعد اللجنة في تدريب المسؤولين عن مركز مراقبة الاتصالات، الخاضع لتوجيه مكتب المدعي العام ووزارة الداخلية. ويعمل نظام التنصت على الاتصالات منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وسوف يمثل ركيزة مهمة في الحرب على الجريمة المنظمة.

١٦ - وعموما توفر اللجنة بناء القدرات لمكتب المدعي الخاص وغيره من الوحدات التابعة لمكتب المدعي العام.

دال - الأنشطة الأخرى

١٧ - ساعدت اللجنة في التعرف على الموظفين العاملين في مكتب المدعي العام وفي الشرطة المدنية الوطنية ممن يعرقلون تقدم التحقيقات والإجراءات القانونية. ومنذ بدأت اللجنة أنشطتها، تم إيقاف أو طرد ما يزيد عن ٥٠٠ ١ فرد من أفراد الشرطة المدنية الوطنية ونحو عشرة من مديري مكاتب المدعي العام وغيرهم من العاملين في مكتب المدعي العام.

١٨ - كما أسهمت مقترحات اللجنة في توقيع اتفاق وطني بشأن تحسين الأمن والعدالة في غواتيمالا، الهدف منه هو تحديد سياسة طويلة الأجل لمكافحة الجريمة. وتستند السياسة إلى توافق سياسي واسع النطاق على جعل مكافحة الجريمة أحد أولويات الدولة التي تتجاوز الإدارة الحالية. غير أن هناك شواغل لافتقار الاتفاق إلى برنامج عمل وميزانية لتنفيذه وتعمل اللجنة حاليا على التنفيذ الفعال للاتفاق.

١٩ - المحاكم النزيهة ضرورية لكي تحسّن غواتيمالا أداء نظام العدالة فيها، كما أن محاكم غواتيمالا ستكون لها الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالقضايا الجنائية التي تشارك فيها اللجنة. ولهذا السبب، ساندت اللجنة الموافقة على قانون عن لجان الترشيح من أجل زيادة شفافية عملية تعيين قضاة المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف. وقد اعتمد القانون في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩. وخلال عملية التعيين، قامت اللجنة بدور نشط وعام لاستقطاب الدعم من أجل اختيار قضاة مناسبين للمحكمة العليا، التي اختار أعضاء كونغرس غواتيمالا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٠ - وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وقّعت اللجنة اتفاق تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف لإجراء دراسات لمصلحة الأطفال والمراهقين، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب ضد الأطفال والمراهقين في سياق أنشطة قوات الأمن غير الشرعية ومنظمات الأمن السرية.

رابعا - هيكل اللجنة وتشكيلها وتمويلها

٢١ - تتكون اللجنة من الوحدات الست التالية: مكتب المفوض، ووحدة الأمن، ووحدة الإدارة، ووحدة التحقيق، ووحدة المعلومات والتحليل، والوحدة القانونية. ويتكون موظفو اللجنة حاليا من ١٥٨ موظفا من مجموع الموظفين المدرجين في الميزانية البالغ عددهم ١٩٤ موظفا. ويشمل العدد الإجمالي لموظفي اللجنة ٤٣ امرأة و ١١٥ رجلا، أي أن نسبة النساء تبلغ ٢٧ في المائة في حين تبلغ نسبة الرجال ٧٣ في المائة. وإذا تم التحليل دون أخذ وحدة الأمن في الاعتبار تتغير هاتان النسبتان إلى ٤٠ في المائة للنساء و ٦٠ في المائة للرجال. ومن أجل تحقيق التوازن لهذه النسب، اضطلع بمبادرات مع عدد من الحكومات لضم موظفي أمن من الإناث إلى اللجنة. ويعمل في اللجنة موظفون ينتمون إلى ٢٤ بلدا، وقد وصل عدد الموظفين الغواتيماليين إلى ٤٤ موظفا.

٢٢ - ووصل مجموع الأموال التي تلقتها اللجنة منذ إنشائها إلى ٥٦٠ ٤٩٥ ١٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، في حين بلغت النفقات المسجلة خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، ٠٤٢ ٣٠٠ ١١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة وبلغ الرصيد المتعلق بعام ٢٠٠٩، ٥١٨ ١٩٥ ٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. ويوفر هذا المبلغ بالإضافة إلى أموال التبرعات المعقودة حتى الآن ٤٥٨ ٧٩٦ ١١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة من الأموال المتاحة لعام ٢٠٠٩ أو ما يقرب من ٦٧,٧٤ في المائة من الميزانية الإجمالية لعام ٢٠٠٩، التي تقدر بنحو ٧٠٠ ٤١٤ ١٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

خامسا - الملاحظات

٢٣ - تتعاون اللجنة تعاونا إيجابيا مع النظراء من حكومة غواتيمالا ومع الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، تجمعت ٣٥ من منظمات المجتمع المدني للإعراب عن تأييدها غير المشروط لعمل اللجنة. والعلاقات القوية للجنة مع الممثلين الدبلوماسيين والمنظمات الدولية الموجودة في غواتيمالا شاهد على المستوى الرفيع من الدعم الدولي، المالي والسياسي، الذي تلقّته اللجنة منذ إنشائها.

٢٤ - وتبين أن التغييرات المتواترة للموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية، وخاصة في قطاعي العدل والأمن، تشكل تحديا للجنة في تعاملاتها مع السلطات. فقد شهدت غواتيمالا سبعة مديرين للشرطة المدنية الوطنية منذ عام ٢٠٠٤، كان أربعة منهم على رأس العمل عندما عيّنت الحكومة الحالية. كما حدثت تغييرات متكررة في قيادة وزارة الداخلية لأربعة وزراء للداخلية منذ بداية ولاية اللجنة، وهي وزارة تعد أحد النظراء المهمين للجنة، مما زاد من صعوبة المحافظة على درجة عالية من التنسيق.

٢٥ - ولا تزال هناك مشاكل في نظام العدالة تعرقل الحرب على الإفلات من العقاب. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الخطوات المهمة إلى الأمام يتبعها في أحيان كثيرة انتكاسات، وفي قسم القضايا المذكور أعلاه، يرد وصف للاستخدام المتكرر لتدابير العرقلة التي تتبع لتعطيل المحاكمات عن طريق اللجوء إلى استخدام إجراء الحق في الحماية القانونية المذكور آنفا. وإضافة إلى ذلك، يبدو أن بعض القضاة يتعرضون لتأثيرات خارجية تضر بالعدالة. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أصدر أحد القضاة أمرا بإطلاق سراح أربعة من المشتبه فيهم من أفراد ''زيتاس''، وهي الفرع المسلح للاحتكار المكسيكي، بكفالة ضئيلة ورفض ١٠ من التُهم الـ ١٢ الموجهة إليهم. بل إن أحد القضاة رفض، دونما مبرر، طلبا من اللجنة للانضمام كمدع تكميلي في القضية المرفوعة ضد الرئيس السابق ألفونسو بورتيللو. غير أن قرار المحكمة أُلغي بعد ذلك. وحتى الآن، طلبت اللجنة رفع الحصانة، عن إحدى القاضيات حتى يمكن تقديمها للمحاكمة كمواطن عادي بسبب إعاقة العدالة وجرائم أخرى.

٢٦ - وأصرت اللجنة على أن هناك حاجة ملحّة لإنشاء محاكم متخصصة في مدينة غواتيمالا للنظر في القضايا ذات التأثير الشديد، اقتناعا منها بأن المحاكم المتخصصة تساعد في توفير قدر أكبر من الأمن للقضاة وتكفل صدور أحكام نزيهة. وقد تم توضيح الحاجة إلى هذه المحاكم في عدد من القضايا التي تم نقلها مرارا فيما بين المحاكم الإقليمية ومحاكم العاصمة بسبب رفض المحاكم الإقليمية النظر فيها. ويشكل الأمن والتخويف عاملا مؤثرا في مثل هذه الظروف، لأن الشبكات الإجرامية تكون أقدر على استغلال أوجه الضعف في النظام القضائي خارج مدينة غواتيمالا. وقد وافقت المحكمة العليا في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩ على قرار يمكّن الدائرة الجنائية في المحكمة العليا من نقل أشد القضايا تعقيدا وخطورة من المحاكم الموجودة داخل البلد إلى المحاكم الموجودة في مدينة غواتيمالا، كما وافق الكونغرس في ٤ آب/أغسطس على قانون بشأن الولاية القضائية في المحاكمات التي تنطوي على أخطار كبيرة، ولا تزال هناك تحديات تواجه تنفيذ المحاكم المتخصصة. وبصفة خاصة، هناك حاجة ماسة لإنشاء مرفق قضائي وسجن يكفل له الحد الأقصى من الأمن.

٢٧ - ومع تزايد ظهور اللجنة في غواتيمالا، ازدادت المخاطر التي تواجهها. فأنواع الجرائم التي تحقق فيها اللجنة غالبا ما تتعلق بأنشطة شبكات إجرامية قوية، بعضها متحصن داخل المؤسسات الغواتيمالية. تأمين سلامة وأمن موظفي اللجنة إذا يشكل واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها اللجنة. وعلاوة على ذلك، يواجه عدد من القضاة، والمدعين والشهود المشاركين في التحقيقات والمحاكمات التي تضطلع بها اللجنة تهديدات كما أنهم معرضون لخطر شديد. وأمن هؤلاء مصدر قلق بالغ ويشكل تحديا أمام عمل مؤسسات العدالة في غواتيمالا.

٢٨ - وقد أوجد وضع اللجنة كهيئة غير تابعة للأمم المتحدة تحديات غير مسبوقة في مجال التشغيل لكل من اللجنة وأمانة الأمم المتحدة. ويؤكد مفوض اللجنة أن وضع اللجنة كهيئة غير تابعة للأمم المتحدة قد جعل من الصعب تعيين موظفين فنيين من ذوي الخبرة، سواء من داخل الأمم المتحدة أو من خارجها. وتعتقد اللجنة كذلك أن عدم وجود عقود صادرة من الأمم المتحدة أدى إلى عدم اكتمال المزايا والاستحقاقات التي يحصل عليها موظفوها.

٢٩ - وبموجب اتفاق إنشاء اللجنة، ونتيجة لإصرار حكومة غواتيمالا، لا يتمتع الموظفون الغواتيماليون التابعون للجنة بالحصانات عن الأنشطة التي يضطلعون بها نتيجة عملهم في اللجنة. ولذا فهم أكثر تعرضا للخطر مقارنة بالموظفين الدوليين. ويمثل هذا مصدر قلق بوجه خاص للمحامين الوطنيين الذين يمثلون اللجنة في المحاكم الغواتيمالية.

٣٠ - ولتدبير الحماية البدنية لموظفي اللجنة، أعدت اللجنة مذكرة تفاهم مع إدارة السلامة والأمن توفر إطارا للتعاون، وستواصل جهودها من أجل تحسين التنسيق مع وزارة الداخلية والشرطة المدنية الوطنية في غواتيمالا من أجل تبديد القلق إزاء التهديدات المحتملة. وهناك مشروع مذكرة تفاهم بشأن الأمن تنتظر موافقة حكومة غواتيمالا. وستواصل اللجنة أيضا الإصرار على توفير حماية فعالة للقضاة والمدعين والشهود المعرّضين للخطر.

الخطوات التالية

٣١ - سيظل الغرض الرئيسي للجنة خلال السنة القادمة هو حل القضايا الجنائية الخطيرة المتصلة بإفلات أجهزة الأمن السرية من العقاب، وهدفها هو أن تفعل ذلك من خلال أقصى قدر ممكن من التنسيق مع السلطات الوطنية لإنفاذ القانون من أجل بناء قدراتها الذاتية وللتدليل على إمكانية النجاح في تفكيك أجهزة الأمن السرية. وستعمل اللجنة على تحسين عمل نظام العدالة من خلال تشجيع الإجراءات التي تتسم بالشفافية في اختيار قضاة المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف باتباع الإجراءات المبينة في قانون لجان الترشيح الذي اعتمد مؤخرا.

ولن يتمكن نظام العدالة من العمل بكفاءة للقضاء على الفساد والإفلات من العقاب إلا في وجود قضاة ملتزمين.

٣٢ - وستشجع اللجنة التطبيق العاجل للقانون المتعلق بالولاية القضائية في المحاكمات التي تنطوي على خطورة شديدة وإنشاء المحاكم المتخصصة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعمل اللجنة بالتعاون مع وزارة الداخلية والمحكمة العليا على النهوض بهذه المبادرة. ولكفالة تحقيق المزيد من التقدم في تطبيق العدالة، ستستمر اللجنة في المشاركة بصورة مباشرة مع رئيس الكونغرس وقادة الأحزاب السياسية في السعي من أجل تشجيع الإصلاحات القانونية التي اقترحتها. وإضافة إلى ذلك، ستعد اللجنة مقترحات لأي إصلاح قانوني تقتضيه الحاجة.

٣٣ - وخلال الفترة الحالية للأنشطة المطلوبة، يتوقع أن تضع اللجنة استراتيجية موحدة لكفالة نقل قدراتها إلى المؤسسات الوطنية واستمرار تقديم المساعدة الدولية لبناء تلك القدرات.

٣٤ - وتناقش أمانة الأمم المتحدة وحكومة غواتيمالا حاليا أفضل وسيلة لمعالجة التحديات التشغيلية التي أشير إليها في هذا التقرير والنابعة بقدر كبير من الطابع الخاص للجنة كهيئة غير تابعة للأمم المتحدة.

٣٥ - وأود في الختام أن أُعرب عن عميق امتناني للمفوض كاستريسانا ولموظفي اللجنة لتفانيهم وعملهم من أجل دعم مؤسسات العدالة في غواتيمالا وفي محاربة الإفلات من العقاب.